S/17284/Rev.1
19 June 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

بوركينافاسو، بيرو، ترينيداد وتوباغو،
مدغشقر، مصر، الهند : مشروع قرار منقح

ان مجلس الأمن ،

وقد نظر في تقريرى الأمين العام (S/16237 و S/17242) ،

وقد استمع الى بيان رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالنيابة ،

وقد نظر في بيان الدكتور سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية
(سوابو) ،

وان يشيد بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لاستعدادها للتعاون تعاوننا
تاما مع الامين العام للامم المتحدة وممثله الخاص، بما في ذلك استعدادها المعلن لتوقيع اتفاق
لوقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا والتقيده به ، تنفيذاً لخطة الامم المتحدة لناميبيا على النحو
الوارد في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

وان يشير الى قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول /
ديسمبر ١٩٦٥ و ٢١٤٥ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ،

وان يستعيد ويؤكد من جديد قراراته ٢٦٩ (١٩٦٩) ، و ٢٧٦ (١٩٧٠) ، و ٣٠١ (١٩٧١) ،
و ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣١ (١٩٧٨) ، و ٤٣٢ (١٩٧٨) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٤٣٩ (١٩٧٨) ،
و ٥٣٢ (١٩٨٣) ، و ٥٣٩ (١٩٨٣) ،

وان يشير الى البيان الصادر عن رئيس مجلس الامن (S/17151) ، المؤرخ في ٣ أيار /
مايو ١٩٨٥ ، باسم المجلس ، والذي يعلن ، في جملة امور ، ان انشاء ما يسمى الحكومة المؤقتة
في ناميبيا باطل ولاغ ،

وان يساوره شديد القلق للتوتر وعدم الاستقرار الناجمين عن السياسات العدائية
لنظام الفصل العنصرى في انحاء الجنوب الافريقي والتهديد المتصاعد لامن المنطقة وأشاره
الأوسع على السلم والامن الدوليين نتيجة لاستمرار ذلك النظام في استخدام ناميبيا كنقطة
انطلاق لشن هجمات عسكرية ضد الدول الافريقية في المنطقة وزعزعة استقرارها ،

وإذ يؤكد من جديد مسؤولية الأمم المتحدة القانونية عن ناميبيا ومسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن ضمان تنفيذ قراراته ، ولا سيما القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين يتضمنان خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ،

وإذ يلاحظ أن عام ١٩٨٥ يوافق الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويعرب عن قلقه الشديد لأن مسألة ناميبيا معروضة على المنظمة منذ بدء عهدها ولا تزال باقية بدون حسم ،

وإذ يرحب بالحملة العالمية الناشئة والمكثفة التي يقوم بها أناس من جميع مجالات الحياة ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى في جهد متضافر لانتهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا والفصل العنصرى ،

١ - يدین جنوب افريقيا لاستمرارها في احتلالها غير المشروع لناميبيا في تحد صارخ لقرارات الجمعية العامة ومقررات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ؛

٢ - يؤكد من جديد شرعية الكفاح الذى يخوضه الشعب الناميبى ضد الاحتلال غير المشروع من قبل نظام جنوب افريقيا العنصرى ويطلب الى جميع الدول أن تزيد من المساعدة الادبية والمادية التي تقدمها اليه ؛

٣ - يدین كذلك نظام جنوب افريقيا العنصرى لاقامته ما يسمى بالحكومة المؤقتة في وند هوك ، ويعلن ان هذا الاجراء ، الذى اتخذه حتى في اثناء انعقاد مجلس الأمن ، يشكل اهانة صريحة له وتحديا سافرا لقراراته ولا سيما للقرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ؛

٤ - يعلن ان هذا الاجراء غير مشروع ولاغ وباطل ، ويعلن ان اى ممثل أو أى جهاز ينشأ نتيجة له لن ينال أى اعتراف سواء من قبل الأمم المتحدة أو من قبل أى دولة عضو فيها ؛

٥ - يطالب نظام جنوب افريقيا العنصرى بأن يلغى على الفور الاجراء الانفرادى غير المشروع المذكور اعلاه ؛

٦ - يدین كذلك جنوب افريقيا لوضعها العراقيل أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بالاصرار على شروط تتنافى مع أحكام خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ؛

٧ - يرفض مرة اخرى اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا صلة لها به ، باعتبار ان ذلك لا يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من مقررات

مجلس الامن وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا ، بما في ذلك قرار الجمعية العامة
١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ؛

٨ - يعلن مرة أخرى ان استقلال ناميبيا لا يمكن أن يظل مرهونا بحسم
مسائل دخيلة على قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

٩ - يكرر التأكيد على أن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يتضمن
خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، هو الأساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية المشكلة
الناميبية بالوسائل السلمية ويطالب بتنفيذه فوراً و دون قيد أو شرط ؛

١٠ - يؤكد ان المشاورات التي يجريها الامين العام عملاً بالفقرة ٥ من
القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) قد أثبتت انه تم حسم جميع المسائل المتعلقة بقرار مجلس
الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، عدا اختيار النظام الانتخابي ؛

١١ - يقرر أن يكلف الامين العام باستئناف الاتصال فوراً مع جنوب افريقيا
بغية الحصول على اختيارها للنظام الانتخابي الذي سيستخدم في انتخابات الجمعية
التأسيسية تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة ، وفقاً لأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك
بغية تمهيد السبيل امام قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار آذن لتنفيذ خطة الامم المتحدة
لاستقلال ناميبيا ؛

١٢ - يطالب جنوب افريقيا بأن تتعاون وتعاون تماماً مع مجلس الامن والامين
العام من أجل تنفيذ هذا القرار ؛

١٣ - يحذر بشدة جنوب افريقيا من أن عدم قيامها بذلك سيضطر مجلس
الأمن الى الاجتماع فوراً للقيام ، كخطوة أولى ، بفرض جزاءات اقتصادية الزامية ضدها
بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وذلك كوسيلة ضغط اضافية لضمان
امثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر ؛

١٤ - يحث ، ريثما يتم فرض جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل
السابع من ميثاق الامم المتحدة ، الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي لم تتخذ بعد
تدابير طوعية مناسبة لقطع كل الروابط والمعاملات مع جنوب افريقيا على أن تفعل ذلك ،
ويمكن ان تشمل هذه التدابير :

(أ) قطع العلاقات الدبلوماسية ؛

(ب) فرض مقاطعة نفطية ؛

(ج) ايقاف الاستثمار في المصالح الحالية ، وحظر الاستثمارات الجديدة ،

وتطبيق حوافز سلبية لبلوغ هذه الغاية ؛

- (د) حجب تسهيلات العبور الجوي والهبوط عن الطائرات وحقوق الارساء
عن البواخر؛
- (هـ) حظر بيع الكروغيراند وكل القطع النقدية الاخرى المسكوكة في جنوب
افريقيا؛
- (و) التقيد بالمقاطعة الرياضية والثقافية لجنوب افريقيا تقيدا دقيقا؛
- (ز) التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة
عليها وتنفيذ هذه الاتفاقية؛
- ١٥ - يرجو من الامين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في موعد
لا يتجاوز الاسبوع الاول من ايلول /سبتمبر ١٩٨٥؛
- ١٦ - يقرر ابقاء المسألة قيد النظر، والاجتماع فور تلقي تقرير الامين العام
بغرض استعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والقيام ، في حالة
تمادى جنوب افريقيا في وضع العراقيل ، بتنفيذ المادة ١٣ اعلاه .